

مسيرة الإصلاح الى أين؟

هل توقفت مسيرة التحول نحو الديمقراطية في البحرين؟ أم هل تراجعت المسيرة، وانتصرت القوى التقليدية في إيقافها، بل والإرتداد عليها؟ يقول سياسيون وحقوقيون بأن المسيرة الإصلاحية توقفت بعد أن بدأت بجرعة كبيرة منها في سنوات الإصلاح الأولى؛ فيما يقول آخرون بأن القلاع التقليدية المعارضة للإصلاح نجحت في إيقاف زخمه، وبدأت بوضع العصي في العجلات للإرتداد عليه. الى أي حد يمكن أن يكون هذا القول صائباً؟

لا توجد حتى الآن مقاييس محلية واضحة يمكن التحاكم بشأنها فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي، رغم وجود مقاييس دولية بهذا الشأن. ولكن في المجمل، ومع تأكيد المسؤولين على الإستمرار في عملية الإصلاح، ورغم القبول الشعبي والقوى السياسية عامة بمسألة (التدرج في الإصلاح) إلا أنه يمكن القول وبقليل من التحفظ، بأن زخم العملية الإصلاحية قد تباطأ بشكل كبير على مدار السنوات الماضية.

لا توجد حتى الآن فترة زمنية محددة للتحول نحو الديمقراطية، فهذا أمرٌ يجري تقديره من قبل السلطات العليا، كما لا توجد أجندة واضحة بالخطوات الواجب اتباعها في المسيرة باتجاه الديمقراطية تدرجياً، ولهذا هناك غموض يكتنف توصيف الوضع الحالي، كما تحديد النهاية التي يمكن أن يصل إليها المشروع الإصلاحي.

البيعض يطرح نهاية المأمول وهو الوصول الى (مملكة دستورية) حسب الدستور، مع قبول مبدأ تداول السلطة، وأن تجرب المعارضة حظها في الحكم إن مثلت الأغلبية، وهذا لا يتعارض - حسب طاهر حكمت، عضو مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية - مع كون نظام الحكم ملكياً. وبين الواقع الحالي المعاش، والنهاية المراد تحقيقها، مسافة زمنية طويلة، وعقبات تنتظر المسيرة، وغموض في الخطوات المزمع اتخاذها، رغم وجود وثيقة رسمية بمثابة مانيفستو يرسم صورة البحرين عام ٢٠٣٠.

على أن بعض القضايا جديرة بالإشارة في هذا المقام، وتتعلق بأسباب التباطؤ في عملية الأصلاح السياسي وتحديث أجهزة وقوانين الدولة، يأتي في مقدمتها: استمرار حالة الخشية والشك بين الحكومة والمعارضة، إذ يبدو أن مساحة الإلتقاء والتشاور لاتزال في حدودها الدنيا.

- وصول قوى غير إصلاحية الى مجلس النواب عضدت القوى المعارضة للإصلاحات الموجودة في جهاز الدولة.

- تواصل عملية التحريض على العنف والشغب لسنوات طويلة، بحيث اعتبرها البعض نتيجة لإطلاق الحريات العامة.

- ضغوط المناخ الإقليمي الخارجي غير الديمقراطي على التجربة البحرينية وبشكل مستمر لتخفيض الحماسة باتجاه الإصلاحات.

- ضعف أداء المعارضة في تجربتها البرلمانية، وفي تحفيز أجهزة الدولة باتجاه المضي حثيثاً في تجربة التحول الديمقراطي.

الملك في خطاب له بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢١، أكد على مواصلة مشروعه السياسي الإصلاحي، في ترسيخ ما أسماه بـ (أسس وأركان الدولة الدستورية والمدنية) كما أكد على احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير بالوسائل الشرعية والسلمية، وتعهد بمواصلة النهج القائم بصورة تدرجية. ويفترض أن تترجم أجهزة الدولة هذا الإصرار على شكل خطوات عملية تضيف المزيد من الحيوية للساحة السياسية من جديد، وتعيد الزخم للمشروع الإصلاحي، كما في انطلاقة الأولى.

حسن موسى الشفيعي

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان

اقرأ

٤ الشيعة والدولة في البحرين

٥ تقرير: إجتماعات

قليلة وحوار حذر!

٨ لقاء مع رئيسة الإتحاد النسائي

١١ الشفيعي: لا علاقة

للتحريض بحرية التعبير

إضرابات متواصلة للعمال الأجانب

شهدت البحرين سلسلة متواصلة من الإعتصامات لمئات العمال الأجانب من الهند وبنغلاديش، وذلك أمام هيئة تنظيم سوق العمل، مطالبين شركة المقاولات التي وظفتهم بصرف مستحقاتهم المالية المتأخرة لمدة ثلاثة أشهر، والتعهد بعدم تأخير صرف الأجور. وكان العمال أنفسهم قد أضربوا عن العمل مدة خمسة أيام احتجاجاً على ذلك. وزارة العمل تدخلت لحل الأمر، وقال وكيل الوزارة المساعد صباح الدوسري بأن الشركة تعهدت كتابياً للوزارة بصرف الرواتب، وهو ما حدث بالفعل.

من جهة ثانية، قام مئات العمال الأجانب يعملون في ثلاث شركات في منطقة سترة الصناعية بمسيرة احتجاج على تأخر صرف مستحقاتهم المالية مدة أربعة أشهر. إضافة إلى



ذلك، اعتصم عمال آخرون يعملون في مدينة عيسى أربع مرات خلال ثلاثة أسابيع وذلك لذات الأسباب، كما اعتصم ٣٠ موظفاً في أحد الفنادق أمام وزارة العمل احتجاجاً على تأخر صرف مستحقاتهم لأشهر عديدة.

وعضد أمين عام الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين سلمان جعفر المحفوظ المعتصمين من العمال، مطالباً باتخاذ روادع حقيقية ضد الشركات المخالفة للقانون. وأضاف: (لن يكون غريباً أن نشهد كل يوم اعتصاماً للعمال الأجانب في ظل عدم إعطائهم حقوقهم، فهؤلاء بشر يعانون ويشعرون بالأذى، ولهم حقوق يجب أن يحترمها صاحب العمل) (الوسط، ٢٠٠٩/٩/١٠).

كهت: ضرورة

تغيير الإصلاحات

وصف طاهر حكمت، عضو مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية، الساحة

السياسية في البحرين بأنها (حيوية)، وأن هناك مناخاً إيجابياً وتوسعاً في الفضاء السياسي، يتوافق مع مرحلة الإصلاح



السياسي، الذي رأى أنه بحاجة إلى (تقييم متأن)، وأضاف بأن نشاط المعارضة بحاجة هو الآخر

إلى تقييم. وتابع: (المستقبل لا يبدو كئيباً في البحرين، فهي من البلدان القادرة على تطوير الحياة الديمقراطية إلى مدى بعيد، ويمكن أن تسبق فيه أي دولة عربية أخرى).

وأضاف في محاضرة له بعنوان (المعارضة في الممارسة الديمقراطية) بأن هناك مشاكل تعترض نشاط المعارضة، من بينها افتقار القدرة على توحيد الصفوف والتوافق على استراتيجيات للمراحل القادمة، وكذلك الافتقار لمنهج فكري عملي يتسم بالواقعية، وعدم وجود تقدير

وزير الداخلية:

مراجعة (التجنيس)

قال وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة أن شرف حمل الجنسية البحرينية يناله من يستحق هذا الشرف، ولكن في ظل المستجدات الأمنية والسياسية والاقتصادية، فإننا نقوم بمراجعة سياسة منح الجنسية، وأن هذا الأمر خاضع للتقييم من قبل الوزارة وهذا يشمل إجراءات منح الجنسية وإصدار الجوازات، لافتاً إلى أن هذا الأمر يحكمه وينظمه قانون الجنسية.

هذا وقد رحبت جمعية الوفاق بالتوجه الذي أعلنه وزير الداخلية بالمراجعة الشاملة لسياسة التجنيس، مؤكدة أن مصداقية ذلك تكمن في تطبيقه عملياً، مشيرة إلى أن هذا التوجه هو محل مطالبة ملحة من قبل غالبية المواطنين والقوى السياسية في البلاد.

واقعي لمدى إمكانية التطوير والإصلاح، والتأثر المستمر والمتماذي بأسلوب الاحكام المسبقة. وكذلك التوجه نحو الشعار الكلاسيكي لحرق المراحل في التعامل مع الآخر، والالتباس بين السياسي والطائفي والعرقي والقبلي.

الإتحاد النسائي

يشكل فريق عمل

للتوطين السياسي

أوضحت القيادية في الإتحاد النسائي فاطمة ربيعة بأن الإتحاد سيشكل فريق عمل تحت مسمى: (التمكين السياسي)،



والذي يهدف إلى توعية المرأة البحرينية بحقوقها السياسية وتمكينها من الوصول إلى المناصب القيادية. وأشارت

إلى أن الإتحاد سيقوم بعمل توعوي يشمل إقامة الندوات، وورش العمل، والإستفادة من عضوات مجلس الأمة الكويتي اللاتي خضن تجربة فريدة من نوعها على مستوى الخليج، واستطعن أن يدخلن البرلمان بعد منافسة كبيرة. وقالت بأن على المرأة البحرينية أن تحذو حذو شقيقتها الكويتية فيما يتعلق بالعمل السياسي، فهي باستطاعتها أن تدخل المعترك السياسي، وأن تكون إلى جانب الرجل في جميع المواقع السياسية (الأيام، ٢٠٠٩/٩/٢٩).

نقد للاذع لجامعة البحرين

بسبب اتخاذها قراراً بشطب فصل دراسي للطالبة نور حسين كانت قد أنهته بنجاح، تلقت جامعة البحرين حملة انتقادات من مؤسسات المجتمع المدني (الشبابية خاصة) ونالت نور تضامناً عالمياً وهي التي كان كل جرماً توزيع بيان على الطلبة يحوي

أخبار قصيرة

■ بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية، صدر بيان عن المجلس الوطني أكد فيه على (ضرورة تجذير الديمقراطية). وقال بأن (الديمقراطية البحرينية بحاجة إلى الربط الوثيق بالعملية التعليمية، وإيجاد ثقافة مشتركة لتعزيز العلاقات بين مكونات المجتمع). وأضاف بأن (الخطوات التي أنجزتها البحرين لتطوير تجربتها الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية، إنما تهدف لإتاحة المجال لجميع الطاقات الوطنية المخلصة للإسهام في البناء الوطني، وإرساء أسس ديمقراطيتنا الناشئة، واحترام حقوق المواطن وحرياته الأساسية).

■ (الوطن، ٢٢/٩/٢٠٠٩) أكد رئيس اللجنة التنسيقية للجمعيات السياسية، رضوان الموسوي، على حاجة الجمعيات السياسية الى الدعم المالي الرسمي، وأضاف بأن من أهم أدوار الدولة دعم مؤسسات المجتمع المدني للتنمية السياسية، فكلما كانت الجمعيات بعيدة عن الدعم الرسمي بلا شك أنها ستحقق استقلالية أكبر، إلا أنه في هذه المرحلة التأسيسية للتنمية السياسية تحتاج الجمعيات إلى دعم مادي حتى تترسخ الحالة الديمقراطية وآليات العمل الديمقراطي.

■ بلغت حالات الإيواء التي استقبلها المركز الوطني لدعم المؤسسات الأهلية ٣٦٩ حالة لنساء معنفات مع أطفالهن منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٧، منها ١٧٧ حالة عام ٢٠٠٨ و١٢٢ حالة حتى سبتمبر من العام الجاري، أي بمعدل ١٤ حالة لنساء معنفات كل شهر.

■ انتقد رئيس جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان التمييز بشتى أشكاله، وبين آثاره الضارة على المجتمع والدولة، وأشار الى أن التمييز يضعف قيمة التنافس، ويهبط بالإنتاج والإبداع. وقال بأن التمييز على أساس المذهب أو الدين أو العرق، يثير الضغينة بين المواطنين، بل وبين البشر عموماً.

■ دعت جمعية (حوار) إلى خفض سن الانتخاب لمجلس النواب والمجالس البلدية من ٢٠ عاماً الى ١٩ عاماً، ورأت أن ذلك سيجعل تجربة البحرين رائدة، موضحة أن خفض سن الانتخاب سيسهم بشكل كبير في توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار الوطني.

■ في ندوة أقامها معهد البحرين للتنمية السياسية، قال أستاذ علم الاجتماع، د. باقر النجار أن توظيف المقولات الدينية داخل الإطار السياسي يعتبر تحدياً للتحوّل نحو الديمقراطية. ورأى أن التنوع بشتى أشكاله لا يعتبر - حسب التجربة العالمية - معوّقاً للدمقرطة، مضيفاً أن طبيعة النظام السياسي لها دور في تشكيل الثقافة الديمقراطية، كما أن الإعلام المنفتح والنظام التعليمي المنفتح يلعبان دوراً رئيسياً في ذلك.

نقداً للجامعة تم توزيعه داخلها، وهو أمرٌ تحظره أنظمتها.

لكن معظم الطلبة وعدد غير قليل من

النواب، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني وكتاب وصحافيون انتقدوا قرار الجامعة، ورأوا

فيه تشدداً لا مبرر له؛ فيما رأى آخرون ضرورة أن تكون هناك فسحة في التعبير للطلبة داخل الحرم الجامعي، مع ملاحظة أن هناك خشية من اقتحام الجمعيات السياسية للأنشطة والمراكز التعليمية.

وبسبب القرار، أعربت الجمعيات الشبابية عن تضامنها مع الطالبة، وأقامت مواقع على شبكة الإنترنت والفيس بوك وبلغات مختلفة تحمل صوراً شتى من التضامن، تندد بالوسائل التأديبية المفرطة لمسؤولي الجامعة، وتهدد بالقيام بإضرابات طلابية.

احتجاجات لإطلاق

سراج هوقوفين

شارك عشرات المواطنين في مسيرة سلمية بقرية كرزكان، شارك فيها نواب وشخصيات دينية وسياسية، وذلك للمطالبة بإطلاق سراج ١٩ موقوفاً اتهموا

بقتل شرطي في أعمال شغب جرت في أبريل من العام الماضي.

وسبق أن اعتصمت عوائل من قرية المعامير في ٢٠/٩/٢٠٠٩م، مطالبين بإطلاق سراج أبنائهن المتهمين بالقيام بأعمال شغب أدت الى مقتل مقيم باكستاني. وفي ٢٣/٩/٢٠٠٩ شهدت منطقة المالكية وعدد من القرى المحيطة والقريبة منها مواجهات بين متظاهرين ورجال الأمن، وذلك بعد أن منعت السلطات تنظيم مسيرة غير مرخصة للمطالبة بالإفراج عن بعض الموقوفين بتهم جنائية.



الشيعة في البحرين والوقوف من الدولة

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

الفئات بالترويج الى أن الدولة غير شرعية - وليس نظام الحكم فقط - لا تجوز طاعتها في قوانينها ولا احترام أملاكها، بل يجوز الإعتداء على الممتلكات العامة بالتخريب والنهب، كما يجوز استخدام العنف ضدها. زد على ذلك، لا يجوز العمل مع الدولة، أو المشاركة في الانتخابات البلدية أو النيابية، ولا يجوز تقلد المناصب ولا التعاطي مع مسؤولي الدولة، بل الواجب مقاطعتهم، كما قرأنا في بيانات التشدد السياسي.

لا يمكن إعادة الشيعة في البحرين الى الورا، لا من الناحية الفكرية ولا من الناحية السياسية. الدولة في البحرين دولة الجميع، وقد ساهم الشيعة مع بقية أبناء الوطن في بنائها، وصوتوا على استقلالها عام ١٩٧١، وعلى ميثاقها عام ٢٠٠١، وشاركوا في العملية السياسية، وبالتالي فإن الفاصلة التي يريدونها دعاة التشدد ليس فقط تعتمد فكراً بالياً تجاوزه الشيعة، بل إن تعميقيها يعني أيضاً إضعافهم وتهميش أنفسهم، كما إضعاف وطنهم وتنكيد عيشهم، وهذا ما لا يفعله الواعون والحرصون على مصالح شعبهم.

تسلطيتها وعدم ديمقراطيتها، فضلاً عن فشلها في تحقيق أهداف مواطنيها وتطلعاتهم. وفي البحرين حين جرت مراجعة لعلاقة الدولة بالمجتمع، وبدأ عهد الإصلاحات، كان يفترض أن تتغير النظرة السلبية تجاه الدولة، وهي قد تغيرت فعلاً لدى مجاميع غير قليلة، خاصة في الوسط الشيعي. لكن مشكلة الشيعة بالذات لها جذور تاريخية لا تزال في بعض الأحيان راسخة.

الرؤية الشيعية القديمة تقول بأن أنظمة الحكم مغتصبة لمقام السلطة (غصبية الدولة). وفي القرن الرابع الهجري تحلل فقهاء الشيعة قليلاً من ضغوط (العمل مع السلطان الجائر) كما في رسالة السيد المرتضى علم الهدى، ثم جاء الشيخ الكركي في القرن العاشر الميلادي، فأجاز الدخول في الدولة والعمل مع السلطان، وكسر موضوع غصبية الدولة بنحو كبير، وفي نهاية القرن الماضي (العشرين) تطورت النظرة الى الدولة ومشروعيتها، في حال سارت باتجاه شوروي انتخابي، يرضي الجمهور عنها، فإذا ما تم ذلك، أمكن الدخول فيها والعمل في أجهزتها، وبالتالي لم تعد النظرة الى الدولة ك (كيان غريب) يقترب المرء الأثام في حال تعاطى معه أو اشترك فيه.

وفي البحرين، يتبين أن الشيعة اليوم - عدا قلة منهم - لا يرون في أنفسهم أعداء للدولة، ولا هم يرون أنفسهم بعيدين عن حكمها، ولا بإمكانهم مقاومة إغراء المشاركة فيها والتأثير في قراراتها بما يخدم الصالح العام، مادامت الفسحة الديمقراطية قائمة. لكن لاتزال هناك قلة، تستدعي المواقف القديمة وإرث الفقه الماضي الذي تخلى عنه عموم الشيعة، لتسقطها لصالح مواقف سياسية أنيية على نظام الحكم في البحرين؛ بحيث أخذت تلك

(الدولة) كائن غير محترم في الثقافة العربية. و(الدولة) في الثقافة العربية تعني (التغيير) وليس (الثبات) كما في الثقافة السياسية المعاصرة. والدولة في المخيال الشعبي العربي نقيض للحرية، خاصة لدى القبائل التي تريد أن تجول بدون قيود الحدود والجوازات والهويات. وممتلكات الدولة أيضاً ليست موضع احترام لدى العربي عامة، فهو وإن قدر الملكية الفردية، ورفض انتهاكها أو انتقاصها، فإنه لا يحترم ملكية الدولة، ولو أتاحت له الفرصة لربما قام بالإعتداء على تلك الملكية ونهبها (يقول المثل المصري: بيت أبوك خرب، قم خذك طوب). لهذا، يعاني العرب مشاكل في بلدانهم من جهة بناء دول حقيقية تستقطب الإحترام والمكانة، ويرى فيها المواطن ذاته، بحيث يرفض انتقاصها أو إضعافها أو الإعتداء على ممتلكاتها (المال العام). ما يراه العربي هو (تغول) للدولة، واعتداء على حريمه الخاص، وتقييد لحرياته في السفر والإنطلاق والتعبير.

وحتى (الدولة الربيعية) لم تسلم هي الأخرى من اعتداء أبنائها على ممتلكاتها، أو تخريبها حتى، كما يحدث أحياناً للمنتزهات، والحمامات العمومية، فضلاً عن النهب للمال العام، وازدياد حدة الفساد، الأمر الذي يبقي الدولة (كائناً مستباحاً)، في ظل السلم كما في ظل التوتر السياسي، حيث تكون الممتلكات العامة في قائمة الإستهداف بالنهب أو الحرق أو التخريب، كما هو واضح اليوم من جهة استهداف العنف والشغب لمولدات الكهرباء وأعمدة الإضاءة وإشارات المرور وغيرها.

(مشروعية الدولة) أي حقها في السيادة على أرضها وشعبها، مسألة لم تترسخ في الوجدان الشعبي، بالنظر الى

جمعيات حقوقية تنتقد الحكومة لإضعافها مشاركتها:

إجتهادات قليلة، وحوار حذر!

أشاد تقرير صادر في سبتمبر الماضي عن أربع منظمات حقوقية بحرينية بجهود وزير الدولة للشئون الخارجية، د. نزار البحرانة، على جهوده في الإرتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها في البحرين، وكذلك لمحاولته وجهوده في إشراك منظمات المجتمع المدني، في اللجنة الإشرافية التي يرأسها وتعنى بتطبيق توصيات وتعهدات البحرين فيما يتعلق بالمراجعة الدورية الشاملة.

لكن التقرير الذي أعده كل من: الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، والجمعية البحرينية للشفافية، والإتحاد النسائي البحريني، واتحاد عام نقابات عمال البحرين، انتقد الأداء الحكومي، فيما يتعلق بإشراك المنظمات الحقوقية في الجهد الحكومي، معتبرة أن الأجهزة الرسمية لم تؤسس شراكة حقيقية بينها وبين المجتمع المدني.

وقالت تلك المنظمات أن مشاركتها في مناقشة وإعداد التقرير السنوي الحكومي عن متابعة تنفيذ تلك التعهدات والتوصيات كان محدوداً وضئياً، مشيرة إلى أنه (لا يمكن القول إن اجتماعاً يضم بغالبية العظمى مسئولين حكوميين ضمن اللجنة الإشرافية، ويجتمع بضع ساعات كل ثلاثة أشهر، يشكل إطاراً صحيحاً للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني... لا يمكن القول إن إعداد التقرير يستند إلى مشاركة متكافئة، وإلى التشاور مع ذوي المصلحة الوطنية من الجهات الرسمية والأهلية، فاللجنة التي صاغت التقرير لجنة حكومية في وزارة الخارجية، والقول إنه عرض على أعضاء اللجنة الإشرافية صحيح.. لكن ذلك غير كاف، وكان يتوجب تشكيل لجنة صياغة مشتركة منبثقة عن اللجنة

الإشرافية). وأضافت: (مع تقديرنا لألية اللجنة الإشرافية للمراجعة الدورية لحقوق الإنسان، فإنها لا ترقى إلى لجنة بصلاحيات فعلية... وهي أقرب إلى اجتماعات متباعدة للحوار الحذر).

وقالت المنظمات الأربع بأن ملاحظاتها على التقرير الرسمي لم تدرج، وأوردت جملة منها. من بين ذلك، أن اعتماد قانون الأسرة بشقه السنّي من قبل مجلس النواب يكرّس الطائفية. وبشأن إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي وافق مجلس الوزراء على تأسيسها عام ٢٠٠٧، رأت المنظمات الحقوقية أن مصيرها لا يزال غامضاً، وطالبت بتفعيل توصيات الندوة التي عقدتها وزارة الخارجية حول إنشاء الهيئة، وأن تتاح للمجتمع المدني المشاركة في إعداد مسودة قانونها.

وأشارت المنظمات الحقوقية في تقريرها إلى أن البحرين لم توقع على الإتفاقية الدولية بشأن حقوق العمال المهاجرين وعائلاتهم، والمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري للحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك اتفاقيات تم التوقيع عليها ولكن لم تترجم إلى تشريعات وطنية من أجل تنفيذها.

لكن تقرير الجمعيات الحقوقية الأربع (الموازي للتقرير الحكومي) لم ينكر حقيقة (أن حكومة البحرين، ومن خلال وزارة الخارجية، تتعاطى بإيجابية مع مراسلات المقررين للأمم المتحدة، وتشارك بنشاط في المؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن الحكومة في الوقت

نفسه لا تتردد في تحويل أية تقارير لصالحها من قبل منظمات أو صحافة، ومن جهة ثانية، فإنها تسارع إلى نفي أية تقارير سلبية... ولم تفتح - الحكومة - حتى الآن أي تحقيق مستقل في ادعاءات التعذيب... ولم تبادر النيابة العامة للتحقيق الجدي في ادعاءات المعتقلين بتعرضهم للتعذيب وإساءة المعاملة، ولم يسمح للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بزيارة الموقعين لتتمكن من التحقق في ادعاءات تعرضهم للتعذيب).

وأشاد التقرير بجهود وزارة الخارجية في التدريب والتثقيف على حقوق الإنسان ضمن المنهج التعليمي في مختلف المراحل من الابتدائي إلى الجامعي. ودعا إلى إقرار مدونة موحدة لأحكام الأسرة رجالاً ونساءً وأمام محاكم شرعية موحدة، وهو ما سيسهم في تعزيز اللحمة بين أبناء الوطن ويقضي على الطائفية.

أيضاً، أشاد تقرير الجمعيات الحقوقية بوزارة العمل ووزيرها، في محاولته تحسين أوضاع العمالة الوافدة، ومن ذلك حرية محدودة لانتقال العامل الوافد من كفيل إلى آخر، ومنع العمل في ساعات الظهيرة خلال الصيف في الأعمال الميدانية، والتفتيش على سكن العمال الأجانب. وأضاف: (إننا بحاجة إلى الكثير من القوانين المنظمة للسكن والصحة والرواتب، كما أننا بحاجة إلى قانون خاص بخدم المنازل ينصف هذه الفئة التي تتعرض لشتى أنواع الاضطهاد وذلك بسبب فقدانها لقانون ينظم عملها داخل المنازل). وانتقد التقرير عدم السماح لعمال القطاع الحكومي بتشكيل نقابات لهم أسوة بالعمال في القطاع الخاص، والمضايقات التي يتعرض لها النقابيون.



النائب المرزوق

(ونحن مستعدون أن ننتظر ٢٨٠٠ سنة).

وكان الملك حمد بن عيسى آل خليفة قد أكد عدم توقيع أي قانون يخالف الشريعة الإسلامية، ما اعتبره بعض النواب إشارة تطمين لعلماء الشيعة، وبداية حلحلة مأمولة للشق الشيعي من أحكام الأسرة.

حول إصدار الشق الشيعي لأحكام الأسرة:

الضمانات شيء، والتقنين شيء آخر

التشريعية.

نعم يحق للنائب المرزوق أن يطالب بضمانات، أياً كان نوعها، وهذا هو صلب القضية والمشكلة القائمة اليوم، ويفترض حلها عبر النقاش بين الحكومة والعلماء، ولكن لا يجب التهور من أصل قيمة وضع قانون لأحكام الأسرة يلتزم به القضاة والمشرعون والسلطة التنفيذية.

هناك من يقول بأن الضمانات (الدستورية) التي يطالب بها نواب الوفاق صعبة التحقيق، بل قد تكون مستحيلة، ولكن بنظرنا هناك إمكانية للحل، فأصل القوانين ليس عليها اعتراض يذكر من قبل العلماء ونواب الوفاق، وإنما الخشية في تبديلها من قبل السلطات التشريعية في المستقبل، وهنا يمكن الوصول إلى حلول وسطى. لكن النائب المرزوق بدأ متوتراً في تصريحه حين قال بأن الحكومة لم تقدم مقترح حل في هذا الجانب

أثارت تصريحات نائب رئيس كتلة الوفاق خليل المرزوق حول قانون أحكام الأسرة في شقّه الشيعي، الكثير من الجدل والاعتراض، خاصة قوله بأن ذلك القانون (إن يرى النور طالما يرى البعض صعوبة تحقيق مطلب العلماء المتمثل في الضمانة الدستورية). وأضاف: (إن الأمة ليست متعطلة على قانون أحكام الأسرة، فهي سارت لأكثر من ١٤٠٠ سنة من دون وجود تقنين لأحكام الأسرة، ويمكن أن تستمر أيضاً ١٤٠٠ سنة أخرى من غير تقنين للأحكام الأسرية).

مثار الجدل بالتحديد يتعلق بموضوع تقنين المسائل والأحكام الشرعية، فتحويل النصوص والأحكام إلى قوانين صار مطلباً حتى في بلدان تفتقر إلى القوانين، كما في السعودية مثلاً. ولذا كان مستغرباً أن يأتي هذا التقليل من أهمية وقيمة تقنين الأحكام الشرعية من نائب له مكانته في السلطة

المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها.

إن موافقة الحكومة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، يتلاقى مع مطالب المجتمع المدني البحريني الذي دعا مراراً إلى المصادقة عليها. هذا وقد عبّرت جهات وشخصيات سياسية وحقوقية عن ارتياحها للموافقة الحكومية. فقد أشاد النائب عن الوفاق جلال فيروز بالتوجه الحكومي الذي رأى أنه تأخر كثيراً، واعتبر الأمر خطوة في الاتجاه السليم، وأن البحرين بحاجة لمثل هذه الاتفاقية. أما د. جاسم المهزوع، الأمين العام لجمعية الوسط العربي الإسلامي فعلق بأن الموافقة الحكومية تحقق مطلباً مهماً لجميع القوى السياسية والشعبية، وأن ملف الفساد (لا ينبغي أن يبقى مغلقاً). أما عبدالنبي سلمان من جمعية المنبر التقدمي الديمقراطي فقال بأن (الدعوة لإقرار هذه الاتفاقية بشكل نهائي تحسب للبحرين... هذه الخطوة تبعث على الارتياح). وأضاف بأن توقيع الاتفاقية سينعكس إيجابياً على سمعة البحرين وتشريعاتها وعلى مسيرة التنمية بشكل عام.

لاقت صدى وترجيحاً

الحكومة توافق على اتفاقية مكافحة الفساد

العمومية واشتغالها، وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس، مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية. كما وتلزم الاتفاقية الحكومة بنشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إداراتها العمومية، وفي الجهاز القضائي والنيابة العامة، وأن تتخذ تدابير تمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، وتفرض عند الاقتضاء عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية تكون فعالة ومناسبة وراعية.

ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثل من خطر، تفرض الاتفاقية على الحكومة تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار، وتشجيع إسهام المواطنين فيها، والقيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، واحترام وتعزيز وحماية حرية التماس

اعتبرت جريمة تلك الخطوة التي قامت بها الحكومة حين وافقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأحالها إلى مجلس النواب في صيغة مشروع قانون كي يصادق عليها كما هو متوقع. وبحسب الاتفاقية فإن البحرين ملزمة بإيجاد هيئة تتولى مكافحة الفساد، بحيث تمنحها الاستقلالية اللازمة في عملها. كما تلزمها بتعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين، واتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية، تشمل إجراءات لاعتماد الميزانية الوطنية، والإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في حينها، وإيجاد نظام يتضمن معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من رقابة.

أيضاً، تلزم الاتفاقية الحكومة باعتماد إجراءات تمكّن عامة الناس من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم إدارات الحكومة

ما لم ترشحها جمعيات سياسية قوية..

المرأة لن تنجح في الانتخابات القادمة

وتقول الدراسة بأن ٢٨,٨٪ من المرشحات رأين أن سبب إخفاقهن يعود الى (التوجيه الديني من قبل القيادات الدينية التي تمارس سلطة روحية واجتماعية على الناخبين). ذلك التوجيه يرى عدم جواز ترشيح امرأة للمجلس التشريعي، فيما أرجعت ١٩٪ منهن سبب الإخفاق الى نفوذ الجمعيات السياسية ومعوقات العملية الانتخابية، فيما قال ٩,٦٪ منهن أن السبب يعود الى سوء إدارة الحملة الانتخابية، في حين قال ٤,٨٪ منهن بأن سبب الفشل يعود إلى ضعف التمويل الانتخابي.



ولكي تتم مساعدة المرأة في الانتخابات القادمة، أوصت الدراسة فيما أوصت به، أن تقوم الجهات الرسمية بوضع ضوابط تنظيمية للدعاية الانتخابية، تضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص الانتخابية، بحيث تحد من العائق المالي الذي تواجهه الدعاية الانتخابية للنساء. كما أوصت الدراسة ببلورة سياسة إعلامية تقوم على مبادئ متفق عليها بين جميع المؤسسات الصحفية والإعلامية، وذلك لتوحيد طرق التغطية الانتخابية للمرشحات، تحد من تأثير النفوذ المالي والتمويلي للمرشحات على الصحف، بحيث يكون التركيز على الأداء الإعلامي المستقل، وأن تضع الوسائل الإعلامية نصب عينها مساهمتها في تغيير نظرة المجتمع الى المرأة كمرشحة.

نساء، وربط ذلك بالمعونات الحكومية، والسعي نحو تغيير الثقافة الذكورية في المجتمع.

وقد لاحظت الدراسة أن الجمعيات السياسية الرئيسية لم ترشح نساء على قوائمها الانتخابية في انتخابات عام ٢٠٠٦، ما جعل حظوظهن متدنية في الوصول الى قبة مجلس النواب. بيد أن هناك وعداً غير رسمية من قبل جمعية الوفاق بأنها ستترشح سيدتين على قائمة مرشحها، وإذا ما حدث ذلك، فعلى الأرجح ستنتج السيدتان في الانتخابات.

الدراسة تقول بأن غالبية المرشحات في الانتخابات البرلمانية السابقة لم يكن ينتمين إلى الجمعيات السياسية، حيث ترشحت ١٩ سيدة (٩٠,٥٪) كمستقلات، مقارنة بسيدتين مرشحتين عن جمعيات سياسية (٩,٥٪). وحول المستوى التعليمي أشارت الدراسة إلى أن (كافة المرشحات حصلن على قدر مناسب من التعليم، حيث كانت النسبة الأكبر من الحاصلات على شهادات ودراسات عليا بنسبة ٤٧,٦٪، في حين كانت نسبة الحاصلات على شهادات جامعية ٢٨,٤٪، أما النسبة الأقل فقد جاءت ممن حصلن على درجة تعادل الثانوية، أي ٢٣,٨٪).

أيضاً، أشارت الدراسة إلى جملة من المعوقات واجهت المرشحات منها (عدم قدرتهن على الدخول في تحالفات انتخابية، وقلة الإنفاق المالي، والافتقار إلى فريق إداري - متخصص ذي كلفة معقولة وعلى مستوى كفاءة جيدة، ويدين للمرشحة للولاء، بالإضافة الى نقص الخبرة الفنية بالعملية الانتخابية). ومن المعوقات وجود جو مشحون بالتوتر، وعدم تعاون الإعلام والصحف التي طالبت بدفع مبالغ مالية من أجل تغطية نشاطات المرشحات الانتخابية.

أوصت دراسة أجراها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بشأن تجربة المرأة في انتخابات ٢٠٠٦م، وما يمكن أن تسفر عنه التجربة الانتخابية القادمة في ٢٠١٠.. أوصت بزيادة المخصصات المالية للجمعيات واللجان والمجالس الوطنية المعنية بشؤون المرأة، وربط الدعم المالي الحكومي للجمعيات السياسية، بمقدار دعم الأخيرة للمرأة كمرشحة. كما أوصت (بزيادة نسبة التمثيل النسائي في مجلس الشورى، مع مراعاة اختيار الأعضاء من النساء والرجال المساندين والمؤمنين بأهمية تمكين المرأة بشكل عام، والتمكين السياسي بشكل خاص إن أمكن، واتخاذ تدابير مؤقتة لدعم المرأة وزيادة فرصها في النجاح - في الانتخابات - وفق ما جاء في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة - السيداو).

واستطلعت الدراسة رأي ٥٠٠ من الناخبين فيما يتعلق بترشيح نساء للانتخابات، حيث أيد ٧٤,١٪ منهم ترشيح المرأة لنفسها، فيما عارض ٢٤,١٪ منهم ذلك. وفي حين أكد ٦٢٪ من الذين استطلعت آراؤهم بأنهم لن يمنحوا المرأة أصواتهم، أجاب ٣٠,٧٪ بتأييدهم لمنح أصواتهم للمرأة.

هذه العينة تكشف أن حظوظ المرأة في الانتخابات القادمة ضئيلة في النجاح، ومن هنا كان إصرار بعض الناشطات على ضرورة اعتماد نظام الكوتا في الانتخابات، في حين رأت أخريات التعويض عن ذلك بزيادة أعضاء النساء المعلنات في مجلس الشورى. أما توصيات المجلس الأعلى للمرأة فتتمثل - إضافة الى زيادة تعيين النساء في الشورى - في ضرورة ممارسة الضغط بصورة من الصور على الجمعيات السياسية لترشيح

رئيسة الإتحاد النسائي البحريني الأستاذة مريم الرويعي:

ندعم نظام الكوتا لإيصال المرأة الى قبة البرلمان

مع تعديل نظام الصوت الواحد المعمول به حالياً إلى نظام القائمة، ونظام توزيع الدوائر الانتخابية، كما لا بد من المطالبة بأن تزيد الدولة من نسبة عدد النساء في مجلس الشورى لتصل بها الى المناصفة بحيث يُعوض النقص في المجلس المنتخب.

ما هي معوقات وصول المرأة الى المراكز العليا في الدولة، وبالأخص كعضو في مجلس النواب؟

معوقات وصول المرأة الى المراكز العليا في الدولة هي ضعف الإرادة السياسية بالدرجة الأولى، والتي تكون في بعض الأحيان متأخرة على الذهنية المجتمعية السائدة، وبإمكان الدولة أن تعتمد كوتا نسائية في السلطة التنفيذية تنفيذاً لالتزاماتها بخطة عمل بيجين.. واليوم نرى أنه لا بد أن نتطلع إلى المناصفة في عدد وزراء الحكومة ووكلاء الوزارة والسفراء وفي عضوية مجلس الشورى، وبهذا تفرض الدولة الحق الدستوري للمرأة كمواطنة تساهم مع الرجل جنباً الى جنب في بناء بلدها والرقى به.

أما بالنسبة لعضوية مجلس النواب فالمعوقات تتمثل:

- الإرث التاريخي من التهميش والإقصاء الذي تعرضت له المرأة مما رسخ في وجدان الناس ووعيهم بما فيهم النساء أن السياسة والقيادة هي من صميم عمل الرجال ولا قبل للنساء بها.
- الالتباس الشديد بين العرف والتقاليد، وبين تعاليم الدين الاسلامي الحنيف واستخدام ذلك كذريعة في إبقاء وضع المرأة على ما هو عليه.
- إفتقار النساء إلى حرية الحركة والانتشار بين جمهور الناخبين بشكل طبيعي وتلقائي ومستمر بسبب الظروف الاجتماعية والموروث الثقافي.
- عدم استقلالية قرار المرأة الناخبة التي عادة ما يتبع الأب أو الزوج أو الأخ.
- سطوة الجمعيات السياسية الدينية المسيطرة على المجلس المنتخب والتي لا تأتي قضية تمكين المرأة ضمن أولوياتها.

التقت (المرصد البحريني) بالناشطة الحقوقية الأستاذة مريم الرويعي، رئيسة الإتحاد النسائي البحريني، في حوار مطول شمل موضوعات حقوقية متعددة، بينها دور المرأة السياسي سواء ضمن البرلمان، أو ضمن صناعة القرار في السلطة التنفيذية. ودعت الرويعي الى تعيين نصف أعضاء مجلس الشورى من النساء، والى تطبيق توصيات بيجين التي ترفع من نسبة تمثيل المرأة في صناعة القرار الى ٣٠٪. كما ودعت الرويعي الحكومة الى تطبيق المزيد من توصيات لجنة سيداو، والى رفع العوائق الاجتماعية والثقافية التمييزية لتكون المرأة شريكاً حقيقياً في الحياة العامة ومساوياً للرجل. فيما يلي نص اللقاء.

اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي لصالح المرأة، وفي الملاحظات الختامية التي أصدرتها اللجنة الدولية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على إثر مناقشة التقرير الرسمي والأهلي البحريني بجنيف في أكتوبر ٢٠٠٨، تم تخصيص فقرة من بندين لهذا الموضوع جاء فيهما:

– تلاحظ اللجنة أن فهم الدولة الطرف للغرض من التدابير الخاصة المؤقتة ولضرورتها وفق الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، غير كاف وهي تعرب عن قلقها من اعتبار تلك التدابير منافية للدستور وتمييزية. وهي تشعر بالقلق أيضاً إزاء عدم اتخاذ أية تدابير خاصة مؤقتة لتسريع تحقيق المساواة بحكم الواقع أو المساواة الجوهرية بين الرجال والنساء، خاصة فيما يتعلق بمشاركة النساء في السياسة وفي مكان العمل.

– وتحت اللجنة الدولة الطرف على اعتماد وتنفيذ الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية والتوصية العامة رقم ٢٥، التدابير الخاصة المؤقتة، الصادرة عن اللجنة خاصة في مجال مشاركة النساء في الحياة العامة وفي مجال عمالة النساء. وتوصي اللجنة الدولة الطرف أيضاً بأن تنشر الوعي بين عامة الناس بأهمية التدابير الخاصة المؤقتة في التعجيل في عملية تحقيق المساواة بين الجنسين.

ونحن في الانحداد النسائي البحريني نرى أن تطبيق نظام الكوتا لا بد وأن يتزامن

الحديث متواصل عن إمكانية وصول امرأة الى قبة مجلس النواب في الإنتخابات البرلمانية القادمة، في حين ظهرت دعوات باعتماد نظام الكوتا، ترى هل ستنجح المرأة في الإنتخابات القادمة، وما هو رأيكم في مقترح الكوتا؟

لن تنجح المرأة في الانتخابات القادمة إلا إذا اقتنعت الأطراف التي تتوزع مقاعد البرلمان فيما بينها بجدوى وجود المرأة في المؤسسة التشريعية، وقد أعلنت كتلة الأصالة استحالة ذلك بدعوى أن البرلمان (ولايه كبرى) ولا يجوز للمرأة أن تتولاها، في حين كتلة المنبر الاسلامي ملتزمة الصمت حيال ذلك وإذا قررت فباستطاعتها، وتبقى كتلة الوفاق التي تتداول الحديث عن إعطاء الفرصة لسيدتين ضمن مرشحيها القادمين، أما الجانب الحكومي فقد يستمر في دعم خياره السابق في هذه الانتخابات أيضاً.

أما بالنسبة لمقترح الكوتا فإن الإتحاد النسائي يستند في تبنيه له على مبادئ كرسها دستور مملكة البحرين في ضمان الحقوق المتساوية للمواطنين رجالاً ونساء، وعلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى التوصية ١٨٢ من خطة بيجين التي طالبت حكومات العالم بزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى ٣٠٪، إضافة إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وخصوصاً المادة الرابعة التي دعت الدول الأطراف إلى

بالاتفاقية المذكورة ونشرها مجتمعياً. عدم وضع إطار قانوني ضمن مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي الجديد لفئة مدرسات رياض الأطفال (٣٠٠٠ مدرسة) وللعمالة المنزلية.

هناك من ينتقد الإتحاد النسائي، من جهة أن دوره غير واضح المعالم، ونشاطاته غير كافية على الصعيد الإجتماعي، ما هو ردكم؟ نحن نتقبل النقد بصدق ورحب ونرى فيه أداة للتطوير بشرط أن يكون موضوعياً، والاتحاد النسائي البحريني على الرغم من حداثة تأسيسه وعدم توفر الظروف المساعدة،



إلا أنه وكمثل للجمعيات النسائية اضطلع بمهام كبيرة جداً كالدفع بإصدار قانون الأحوال الشخصية وسعيه الحالي إلى فتح قنوات للحوار حول الشق الشيعي من القانون، وتبنيه للجنة الدعم القانوني والقضائي لمساندة النساء المتضررات في قضايا الأحوال الشخصية والعنف الأسري، وتأسيسه لمشاريع الحاسب الآلي عبر شبكة من المختبرات في أماكن متفرقة بالمملكة، وتعاونه مع مجلس النواب والشورى في مراجعة القوانين المتعلقة بالمرأة، ووضع الملاحظات عليها، بالإضافة إلى دور الإتحاد في إعداد التقرير الأهلي البديل لاتفاقية السيداو، ومشاركته في جنيف في أكتوبر ٢٠٠٨ لحضور جلسة مناقشة تقرير مملكة البحرين الرسمي والأهلي، ومتابعته حالياً لتنفيذ التوصيات الصادرة من لجنة السيداو، وعضويته في المؤسسات الإقليمية والدولية وغير ذلك الكثير.

من الملفات التي يتبناها والبرامج التي ينفذها. المعوقات التي تعترض مسيرته تشمل: ضعف التمويل؛ عدم وجود مقر مملوك للاتحاد؛ عدم تفريغ عضوات مجلس إدارة الاتحاد النسائي ليتمكن من أداء واجباتهن.

ما مدى تطبيق الحكومة للاتفاقيات الدولية التي وقعتها والمتعلقة بشؤون المرأة والطفل، وخصوصاً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؟

بالطبع هناك بعض التقدم المحرز في وضع المرأة منذ توقيع مملكة البحرين على اتفاقية السيداو منه:

- زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.
- تقديم التقارير الدورية الخاصة بالاتفاقيات الدولية كآلية جيدة لرصد ما أنجزته الحكومة من التزامات رتبتهها الاتفاقيات الدولية.
- إعطاء المرأة بعض الامتيازات في قانون الخدمة المدنية تتعلق بإجازة الوضع وساعة الرضاعة وإجازة الترمّل.
- إصدار قانون أحكام الأسرة/ الشق السنّي.
- و يبقى الكثير والمهم

مما نصت عليه الاتفاقيات الدولية لم يُطبق حتى الآن منه: تحفظات المملكة على اتفاقية السيداو وما لذلك من تأثير على الاستفادة من جوهر الاتفاقية.

عدم تعديل القوانين التمييزية تجاه المرأة كقانون الجنسية (حق المرأة المواطنة المتزوجة بغير مواطن في نقل جنسيتها إلى أبنائها أسوة بالرجل).

عدم سن قوانين ملحة وضرورية لتقدم وضع المرأة (قانون أحكام الأسرة / الشق الشيعي، قانون للحماية من العنف، قانون يجرم التحرش الجنسي، وقانون يُجرّم التمييز بأنواعه).

عدم توقيع البحرين على البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية السيداو ما يعني حرمان المرأة من آلية دولية مهمة لإيصال صوتها وقضاياها للعالم، إضافة إلى عدم بذل الجهد الكافي من قبل الحكومة للتعريف

أين وصل قانون الأسرة في شقّه الشيعي؟ وهل تمهد الطريق لإقراره، وما هو دور الإتحاد النسائي ورأيه في هذا الأمر؟

قانون الأسرة في شقّه الشيعي مسكوت عنه إلى أجل غير مسمى نتيجة الاتفاق الذي تم بين الحكومة وكتلة الوفاق البرلمانية والذي سُحب من مجلس النواب في العام الماضي، والمشكلة الكبرى أن هذا القانون دخل في اللعبة السياسية واستخدم كورقة للمساومة بين الجهة المعارضة والحكومة.

الإتحاد النسائي واصل المطالبة بهذا القانون وسعى إلى خلق توافق مجتمعي حول القانون حيث استجاب مشايخ ورجال دين من الطائفة السنيّة، وراجعوا المسودة ووضعوا ملاحظاتهم عليها وصدر القانون الشق السنّي، بينما رفض التجاوب الجانب الشيعي، ويسعى الإتحاد حالياً للقاء بشخصيات في الطرف الشيعي وفتح حوارات معهم حول الموضوع.

إلى أي حد استفادت المرأة من الإصلاحات السياسية التي جرت في البلاد؟

استفادت المرأة من الإصلاحات السياسية في البلاد من عدة وجوه:

١/ الحصول على الحق الكامل والمتساوي بموجب الدستور في المشاركة في الانتخابات كمرشحة وناخبة، وفي تكافؤ الفرص في تقلد الوظائف وفي تمثيل البلد في المحافل الدولية، ويبقى أن تُترجم النصوص الدستورية على أرض الواقع.

٢/ تعيين وزيرتين ووكيلات نيابة وثلاث قاضيات إحداهن عضو في المحكمة الدستورية، وهي مناصب لم تُتَح للمرأة قبل الإصلاح.

هل هناك تعاون عملي بين الإتحاد النسائي والجمعيات النسائية الأخرى، وكذا مع المجلس الأعلى للمرأة؟

الإتحاد النسائي يعمل كمثل للجمعيات النسائية الأعضاء (١٢ جمعية نسائية) ويسعى إلى ضم الجمعيات النسائية الأخرى. أما التعاون مع المجلس الأعلى فقد وقع الطرفان مذكرة تفاهم، وتوجد لجنة تنسيق بين الإتحاد والمجلس الأعلى.

إلى أي حد نجح الإتحاد في تحقيق أهدافه، وما هي المعوقات التي تعترض مسيرته؟

الإتحاد حديث النشأة إذ تأسس في سبتمبر ٢٠٠٦، وخلال عمره القصير نجح في وضع أهداف الإتحاد على أرض الواقع عبر مجموعة

نحو علاقة رشيدة بين الحكومة والمعارضة

والبيروقراطي الحكومي تضحل الى أبعد الحدود.

لهذا اعتبر وجود المعارضة والصوت الآخر - وإن كان مؤدياً ومزعجاً ومتجاوزاً لحدوده في بعض الأحيان - ضرورة لأي نظام ديمقراطي أو يسعى الى التحول نحو الديمقراطية. فأصل وجود المعارضة مظهر من مظاهر الإنفتاح السياسي، والتحول الديمقراطي، ويعكس وجودها مدى نضج النظام السياسي ورموزه، كما يعكس أداء المعارضة مدى نضج المجتمع.

أياً كانت أسباب الجفاء بين الحكومة والمعارضة داخل البرلمان وخارجه، فإن ما نريد أن نخلص إليه هو:

- أن القوى السياسية في البحرين ونموها وتطورها يعضد نظام الحكم بقدر ما يتاح لها المشاركة فيه؛ وأنها - في عملية التحول الديمقراطي - لا بد أن تكون في يوم ما شريكاً في صناعة القرار بنحو أو بآخر، وبالتالي لا بد من الوصول الى تفاهات وحوارات تناقش قضايا البلاد المستقبلية.

- إن فشل المعارضة ضمن الآليات الديمقراطية المتبعة في تحقيق بعض أهدافها وفي التحول من متفرج الى شريك في صناعة القرار، وإن عاد في جزء منه الى ضعف في المعارضة ذاتها وفي أدائها، فإن انعكاساته السلبية تصيب المشروع الإصلاحي ذاته، وقد تعرّض البلاد الى عدم الاستقرار.

- كما أن الحكومة أخذت المبادرة في عملية الإصلاح، فإنها تستطيع أن تبادر مجدداً في مدّ يدها لزيادة المساهمة الشعبية في صناعة القرار، وكلما زاد عدد القوى السياسية الحية المشاركة، فإن ذلك يمثل ضماناً أكبر للاستقرار، وتعزيزاً لمشروعية النظام السياسي.

من قوى المعارضة الى الحكومة بأن تعترف بدورها وأن تعتبرها شريكة في القرار السياسي، واعتبرت نفسها جديرة بتجربة حظها في تداول السلطة.

المعارضة من جانبها لاتزال متشظية لا يحكمها برنامج واحد، واختلافاتها الأيديولوجية واضحة جعلت من تحالفاتها مؤقتة، وبالتالي فإنها رغم إصرارها على أنها لا تنظر للحكومة بمنظار العدا، وأنها مستعدة للنقاش والحوار، إلا أنها فشلت في إقناع الأخر بأنّها جديرة بأن يتحاور معها.

ويمثل فشل قوى المعارضة التي انضوت ضمن العملية السياسية وشاركت في البرلمان في أحد أوجهه فشلاً للمشروع الإصلاحي. وإن العمل على إضعاف المعارضة أو تشتيتها - كما يشككي البعض - يعني إضعافاً للذات، أي للنظام السياسي نفسه. والسبب في هذا، أن تعويق عمل المعارضة البرلمانية بالخصوص وعدم فسح الطريق لها لتحقيق منجز لناخبها، يعني ضمناً فشلاً في العملية السياسية برمتها. الخطر يكمن في حقيقة أنه إذا لم تحقق المشاركة السياسية غاياتها في التغيير والتعبير عن المطامح الشعبية، عبر السبل الرسمية التي ابتدعها المشروع الإصلاحي، فإن جناح التشدد والعنف سيحصل على المزيد من القوة، وقد يزهّد المواطنون في المشاركة في العملية الانتخابية باعتبارها عديمة الفائدة. ثم إن ضعف المعارضة يعني ضعفاً في الآليات السياسية التي تمّ التوافق عليها، وعجزها عن تحقيق أهدافها. والعجز والإضعاف للمعارضة - إن كان مقصوداً - يعني فيما يعنيه غياب الصوت الآخر، والرأي الآخر، وضعف المحاسبة، وبالتالي فإن احتمالية ترشيد وتصويب أداء الجهاز السياسي

المشروع الإصلاحي أقرّ بضرورة وجود معارضة ضمن اللعبة السياسية، وأفسح الطريق لتأسيس الجمعيات السياسية (الأحزاب) ودعا الى التنافس في الوصول الى البرلمان، وهذه خطوات تأسيسية رائدة. لكن وبعد مضي ما يقرب من دورتين انتخابيتين، تبين أن ما تمّ إنجازه غير كاف لتكون المعارضة (شريكاً حقيقياً) في صناعة القرار السياسي، وهو ما جعلها تجار بالألم والشكوى والإعتراض. وحتى في البرلمان، اكتشف الأعضاء المنتخبون صعوبة كبيرة في إقرار القوانين، كما في الرقابة والمحاسبة، وبسبب تلك الصعوبات بات واضحاً أنهم لم يحققوا الكثير من الوعود التي تساهلوا في تقديمها لناخبهم، ما جعل بعضهم في وضع محرج.

الإشكال إذن لا يتعلق بأصل وجود المعارضة السياسية ضمن السيستم القائم، بل بمدى ما يمكن السماح به للمعارضة من دور. هناك من يتهم أطرافاً حكومية بأنها تريد من المعارضة أن تكون مجرد شكل ديكوري لإكمال المشهد الديمقراطي - حسب وصف طاهر حكمت عضو معهد التنمية السياسية؛ وفي المقابل هناك من يتهم المعارضة بأنها تسعى للإنقضاخ على السلطة وتعتمد الى أسلوب حرق المراحل.

ويبدو أن العلاقة الجافة بين القوى السياسية الفاعلة والحكومة قد أثرت بشكل كبير على التجربة البرلمانية؛ وقد لحظت الكثير من التقارير الدولية أن العلاقة غير المستقرة بين الطرفين تعيق التطور الديمقراطي في البحرين. لهذا، دعا مركز ابن خلدون في يونيو الماضي الى شراكة وتعاون بين الحكومة والمعارضة لحل المشكلات التي تواجه البلاد؛ ومن هذا المنطلق وجهت دعوات

الشفيعي في حوار مع صحيفة الأيام:

لا علاقة للتحريض على العنف بحرية التعبير

قال الناشط الحقوقي الأستاذ حسن الشفيعي في حوار مع صحيفة الأيام (٢٠٠٩/٩/٣٠) بأن هناك فرق بين حرية التعبير والممارسة السياسية السلمية وبين التحريض على العنف. وأضاف بأن العنف ممارسة أو تحريضاً أو تمجيذاً يعدّ انتهاكاً لحقوق الإنسان. أولاً، لأنه يعرّض بصورة مباشرة حق الأفراد في الحياة، وقد رأينا أثره من جهة أنه أدى إلى مقتل أبرياء. كما أنه ينتهك حق حرية وسلامة الأفراد، حيث يعرّض أفراد المجتمع للأذى الجسدي. وثانياً، فإن التمتع بحقوق الإنسان تتطلب مناخاً هادئاً وسليماً من شوائب التحريض على العنف؛ ولأن ممارسة العنف والتحريض عليه تؤثر في الاستقرار السياسي، وفي تفويض نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وتعرض السلم للخطر، بما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، لهذا اعتبر العنف والتحريض عليه انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان.

وأضاف بأن ما يجري في البحرين من أعمال شغب واستخدام القنابل الحارقة ليس سلوكاً صحيحاً في التعبير عن الرأي، بل الصحيح منها ما يتعلق بحرية الكتابة والخطابة، وحرية التجمّع، والتظاهر والاعتصام وغيرها؛ مشيراً الى أن هذه الأمور متاحة الآن في البحرين، وتمارس على الأرض، ولا يجوز للحكومة منع مثل هذه الأنشطة ما دامت متوافقة مع القانون. وقال الشفيعي بأن دعاة التحريض والعنف، لا يشكون من تقلص مساحة حرية التعبير، بل هم لا يريدون ابتداءً أن يكون عملهم في سياق القانون، ولا يعتقدون بمشروعية أخذ موافقة للقيام بتجمع أو اعتصام أو مظاهرة كما يفعل الآخرون. هم في الأساس ينتهكون القانون، ثم إنهم بعد ذلك يقومون بأعمال شغب وعنف لا يمكن تغطيتها ضمن أية بنود حقوقية متعارف عليها دولياً.

وفي سؤال حول التحريض على العنف والجهات التي تقف وراءه، قال بأن المرشحين معروفون ببياناتهم وتصرفاتهم، وأن بيانات التحريض القادمة من الخارج مصدرها حركة أحرار البحرين، وحركة خلاص. وتلك البيانات والمناشير التي صدرت من هاتين الجهتين ساهمتا بشكل كبير في تأجيج العنف والشغب في الشارع، مؤكداً

وانتقد الأستاذ حسن الشفيعي أداء الحكومة فيما يتعلق بتعاطيها مع التقارير الحقوقية الدولية، وقال بأن تطوراً محدوداً تمّ تحقيقه في هذا الجانب، وأن هناك قصوراً وتقصيراً رسمياً في هذا الجانب.. مشيراً الى أن كثيراً من المنظمات تشكو من عدم التجاوب مع رسائلها واستفساراتها التي تبعتها الى الحكومة. وعزا عدم التجاوب الرسمي الكافي في هذا الشأن الى الاعتقاد



ربما بعدم أهمية تلك الرسائل، إضافة الى وجود مشكلة إدارية من جهة أنه لا توجد جهة واحدة مسؤولة يمكن للمنظمات الرجوع اليها. وأكد الشفيعي بأن عدم الرد على الرسائل الحقوقية الدولية أو تجاهلها يعطي صورة غير إيجابية عن البحرين. وحول دور منظمات المجتمع المدني البحريني وصدى نشاطها الخارجي قال بأن ما تقوم به المنظمات الحقوقية البحرينية يجد صدًى في الخارج، وأن البحرين لم يعد بلداً مغلقاً، وأن تلك المنظمات تلعب بنحو أو بآخر دور الوسيط في نقل التصورات والمعلومات والقضايا الى الرأي العام الخارجي، والتي تتسم أحياناً بالاستعجال أو بالتسييس.

بأن المجتمع بكل مؤسساته الأهلية مسؤول. والدولة مسؤولة أيضاً، إذ عليها واجب حماية الأفراد ضمن نطاق (حماية الحق في الحياة) الذي بدوره لا يصبح لموضوع حقوق الإنسان أي معنى. القانون الدولي يلزم الدول باتخاذ التدابير الضرورية لحماية حقوق الأفراد، تردع بموجبها مرتكبي التحريض على العنف والتحقيق في الانتهاكات التي تحدث من جراء ذلك، وتضمن محاكمة المشتبه بهم في ارتكاب أعمال العنف بما يمنع من تكراره. مثل هذه الإجراءات يجب أن تكون أيضاً في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، بحيث لا تنتهك تلك الحقوق بحجة حمايتها والدفاع عنها.

بيان: حول محاكمة حسن سلمان وتداعياتها

خلال بيانات لا تتعرض للأسباب التي أدت إلى محاكمة حسن سلمان، ولا تناقش مدى إنطباق القانوني الجنائي البحريني عليها، كما لم تتطرق إلى هل حصل حسن سلمان على محاكمة عادلة أم لا. ثم كيف يكون تسريب معلومات سرية بواسطة

واسعة، توصلت المحكمة خلالها إلى إدانة حسن سلمان لقيامه بإفشاء معلومات وأسرار ما كان ليحصل عليها لولا منصبه، مخالفاً بذلك مبدأ الموظف العام في سرية المعلومات وعدم تسريبها. ولا نريد الخوض في جدل قانوني لحكم المحكمة ما دامت المراحل الإستثنائية ضد الحكم لازالت مفتوحة أمام حسن سلمان، وما دام لم يتم القدح من أي جهة في مطابقة المحاكمة لمعايير المحاكمة العادلة.



Bahrain Human Rights Monitor

مرصد البحرين لحقوق الإنسان

موظف عام، تمثل استهدافاً للمدافعين عن حقوق الإنسان؟ وهل يحق لأي موظف عام، وتحت أي مسوِّغ، تسريب معلومات حصل عليها بحكم وظيفته؟ وهل يندرج مثل هذا التصرف تحت حق ممارسة حرية التعبير أم أنه مخالفة تعاقب عليها نصوص القوانين الوطنية في كل دول العالم؟ إننا في مرصد البحرين لحقوق الإنسان، ندعو مجدداً جميع الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية إلى عدم تسييس القضايا الجنائية وتحويلها إلى قضايا حقوقية، وأن تنأى بالموضوع الحقوقي عن الصراع السياسي وأدواته لأن هذا لا يخدم قضايا حقوق الإنسان في البحرين. وسيواصل المرصد متابعتة لقضية حسن سلمان وتطوراتها بكل مهنية وصدق، والتأكد من حصوله على محاكمة عادلة وفق معايير المحاكمة العادلة.

بعد صدور الحكم، عبّر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه من محاكمة المتهم بتسريب معلومات خاصة بجهة الأمن الوطني، وأعرب عن أسفه لقيام النيابة العامة في البحرين بالتحقيق مع حسن سلمان. وذكر المركز أنه لم يثبت قيامه بتسريب المعلومات. ودعا المنظمات الإقليمية والدولية للتحرك من أجل مناهضة قرار المحكمة، والإفراج الفوري عن حسن سلمان، والكف عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان.

والثابت لدى (المرصد) أن المتهم اعترف بدون ضغط أو إكراه بأنه سرب المعلومات وبتُّها على شبكة الإنترنت، وأن ما فعله جاء بمثابة رد فعل على اعتقال السلطات الأمنية للشيخ حبيب المقداد والناشط السياسي حسن مشيمع. ويخشى المرصد من تكرار تسييس القضايا الجنائية وتحويلها إلى قضايا سياسية، وهو ما ظهر من

يعرب مرصد البحرين لحقوق الإنسان عن أسفه للمواقف التي صاحبت محاكمة وإدانة حسن سلمان، ٢٦ سنة، موظف سابق بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات، بتهمة إفشاء أسرار ومعلومات تهدد الأمن الوطني في البحرين، كان قد حصل عليها أثناء عمله الرسمي. وفي نفس الوقت يساور (المرصد) القلق الشديد لمحاولة بعض منظمات حقوق الإنسان في البحرين إستغلال الإجراءات القضائية الجنائية في مواجهة حسن سلمان من أجل تحقيق مكاسب لا علاقة لها بحقوق الإنسان. ويجد مثل هذا التصرف منا كل الشجب والإدانة لأنه يعمل على تغليف الجنائي بتياب حقوق الإنسان مما يقدح في مصداقية عمل حقوق الإنسان، ويُلقى ظلالة من الشك حول مدى مهنية بعض المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان ومدى تمسكها بثوابت ومبادئ العمل الحقوقي.

وتأتي هذه المواقف على خلفية قرار محكمة جنائية بحرينية يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠٩ بحبس حسن سلمان ٣ سنوات عن تهمة إفشاء أسرار تخص عمله. وتتمثل وقائع الدعوى في قيام حسن سلمان - الذي يعمل محلل نظم حاسب آلي بالهيئة العامة للتأمين الاجتماعي "التقاعد" - بنشر أسماء كل العاملين بجهة الأمن الوطني بأحد المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت، في تجاوز لسرية المعلومات. وتناولت الصحافة البحرينية تفاصيل المحاكمة والتي كانت علنية، وحظيت بتغطية